بلطجة وعدوانية محمد بن سلمان تحول بينه وبين رؤيته 2030 المزعومة

قالت صحيفة "وول ستريت جورنال" الأمريكية في تقرير لها إن السعودية استدرجت أفضل الشركات في العالم لتحديث اقتصادها. لكنها أصبحت بيئة الأعمال أكثر عدائية وأصبح المستثمرون يزعجون المملكة الغنية بالنفط.

وقالت الصحيفة إن شركة البناء "Corp Bechtel" أوقفت عمل بعض المقاولين في محاولة لتحصيل أكثر من مليار دولار من الفواتير غير المسددة.

والنتيجة هي أن الاستثمار الأجنبي في السعودية ظل منخفضًا بشكل كبير ، وتقوم بعض الشركات بتخفيض عملياتها أو تأخير خطط التوسع الموعودة.

ووصفت "وول ستريت جورنال" ذلك بأنه ضربة لولي العهد الأمير محمد بن سلمان، الزعيم الفعلي للبلاد والذي تعهد في عام 2016 ببناء صناعات جديدة لا علاقة لها بالنفط من خلال تحسين مناخ الأعمال وإنشاء مركز عالمي للابتكار في المملكة.

ومنذ ذلك الحين، أصبح تقليل اعتماد السعودية على النفط أمرًا ملحًا بشكل متزايد مع تحول الاقتصاد العالمي بعيدًا عن الوقود الأحفوري.

وبلغ الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية 5.4 مليار دولار في عام 2020، أي أقل من نصف المستوى قبل عقد من الزمن وأقل بكثير من 19 مليار دولار التي كانت تستهدفها البلاد.

وكانت في طريقها لتجاوز 6 مليارات دولار في عام 2021 بناءً على بيانات الربع الثالث. ولا يشمل ذلك بيع حصة بقيمة 12.4 مليار دولار في شركة خطوط أنابيب سعودية لمستثمرين أجانب.

وقالت الصحيفة إن أحد أسباب بقاء العدد منخفضًا هو عدم تنفيذ المشاريع المخطط لها.

وتلاشت خطط شركة "Inc Apple" لفتح متجر رئيسي في وسط الرياض منذ عدة سنوات. كما انسحبت مجموعة "تريبل فايف" الشركة المطورة لمول أوف أمريكا من بناء مجمع بمليارات الدولارات.

هذا وتتنازل شركة "Holdings Entertainment AMC" للأفلام عن سيطرة أكبر لشريكها في الحكومة السعودية لأنها تتخلف عن منافسيها المحليين.

ونقلت الصحيفة عن "روبرت موجيلنيكي" الزميل المقيم في معهد دول الخليج العربي في واشنطن العاصمة قوله، إن الشركات تنجذب إلى إمكانات السعودية لكن الجوانب العملية الاقتصادية لا تزال قيد الإعداد.

وقالت وزارة الاستثمار السعودية إن الاهتمام بالاستثمار في المملكة لا يزال مرتفعا، مشيرة إلى زيادة سنوية بنسبة 250٪ في تراخيص المستثمرين الجدد في عام 2021.

ولطالما كانت السعودية مكانًا صعبًا لممارسة الأعمال التجارية مع بيروقراطية بطيئة ونظام قانوني قديم. وسجل ضعيف في مجال حقوق الإنسان، وفق التقرير.

وسعى الأمير محمد لتغيير ذلك ووعد بإصلاحات شاملة. واستضاف مؤتمرات استثمارية فخمة في الرياض، فضلا عن تنقله مع المديرين التنفيذيين في وادي السيليكون.

وأثمرت جهوده عن بعض الثمار حيث أدى تخفيف المعايير الاجتماعية الصارمة إلى ظهور صناعات سياحية

وترفيهية جديدة وتحسين نوعية حياة العمال الوافدين.

كما أدخلت الحكومة قانون الإفلاس، وسمحت بالملكية الأجنبية الكاملة في بعض القطاعات وبسطت بعض خدمات الأعمال.

وقالت وزارة الاستثمار إنها تأخذ مخاوف المستثمرين على محمل الجد وتراجعها وتتطور باستمرار حسب الحاجة.

وتابعت:"سواء كانت شركة صغيرة أو مؤسسة كبيرة، فإننا نواصل السعي لخلق أفضل بيئة ممكنة لممارسة الأعمال التجارية."

هذا وتعثرت أجندة الأمير السعودي في 2018 عندما قتل رجال يعملون معه الصحفي جمال خاشقجي. لقد أفسدت هذه الجريمة صفقات كبيرة بما في ذلك صفقة مع Amazon.com Inc. وشركة السياحة الفضائية "ريتشارد برانسونز" ووكيل هوليوود الكبير "آري إيمانويل".

وفشل الأمير محمد في تغيير العديد من الحواجز القديمة أمام الاستثمار، ثم أضافت المملكة حواجز أخرى جديدة.

وحاولت الدولة معالجة أزمة السيولة من خلال فرض ضرائب على العشرات من الشركات الأجنبية الكبيرة. على مدار العام ونصف العام الماضيين.

وواجهت شركات مثل Uber وفرعها الإقليمي Careem و GE التزامات ضريبية ضخمة وأحيانًا غرامات إضافية عندما تم رفض استئنافها.

ولم تقدم السلطات الضريبية للشركات سوى القليل من سبل الانتصاف، مما دفع وزارة الخارجية أواخر العام الماضي إلى التماس المساعدة من الحكومة السعودية دون جدوى.

هذا وامتنعت جنرال إلكتريك وأوبر وكريم عن التعليق.

وقالت هيئة الضرائب السعودية إن المملكة تطمح إلى سياسة ضريبية عادلة وفعالة تتماشى مع المعايير

الدولية.

وقال إنه يحافظ على اتصال كامل مع دافعي الضرائب الخاضعين للتدقيق ويتيح لهم متسعًا من الوقت للامتثال للطلبات.

وجاء التغيير الضريبي على رأس مضاعفة معدل ضريبة القيمة المضافة ثلاث مرات بين عشية وضحاها في عام 2020.

حيث أصبحت مثل هذه المفاجآت شائعة وغالبًا ما تتعارض السياسات الجديدة مع الأهداف المذكورة سابقًا.

كما أزعجت الحكومة السعودية الشركات الأجنبية عندما أمرتها بنقل مقارها الإقليمية من دبي إلى الرياض أو خسارة العقود الحكومية، واضطرت الشركات إلى توظيف المزيد من السعوديين.

كما أن اشتراط زيادة المحتوى المحلي لمنتجاتهم جعل بعض المنتجات غير قادرة على المنافسة مع الواردات.

ويشعر المستثمرون – وفق تقرير وول ستريت جورنال – بقلق متزايد بشأن أمنهم المادي.

وفي حين أن معظم المعتقلين فيما يتعلق بحملة الأمير محمد على الانتقادات أو الفساد المزعوم هم سعوديون، فإن بعضهم من الأجانب.

وقال رجل أعمال أجنبي إنه احتُجز وتعرض للتعذيب بعد أن قال علناً إن بعض قوانين التجارة غير عادلة.

أجنبي آخر وهو أمريكي، سمح مؤخرًا لوزارة الخارجية بنشر المعلومات ذات الصلة لوسائل الإعلام إذا كان الشخص محتجزًا في السعودية.

أمريكي ثان، يسعى لتوسيع عمليات منزل التقاعد في أوهايو ، احتجز لدى وصوله العام الماضي في زنزانة ضيقة بالمطار لمدة ثلاثة أيام وتم ترحيله دون تفسير.

ورفضت وزارة الاستثمار التعليق على مزاعم محددة بشأن سوء المعاملة ، لكنها قالت إن معظم المستثمرين لديهم تجارب إيجابية.

وساهم الخلاف الذي طال أمده بين السعودية وشركات صناعة الأدوية حول الملكية الفكرية في انعدام الثقة في الشركات المبتكرة التي تغازلها البلاد.

ومنذ عام 2016 ، سمح المنظمون السعوديون للشركات المحلية بتصنيع إصدارات عامة لما يقرب من عشرة منتجات صيدلانية لا تزال محمية ببراءات الاختراع أو البيانات التنظيمية.

والخلاف هو أحد الأسباب التي تجعل السعودية تظل على قائمة المراقبة ذات الأولوية للممثلين التجاريين الأمريكيين لانتهاكات الملكية الفكرية إلى جانب المخالفين المعروفين بما في ذلك الصين وروسيا.

كما هو الحال في التقاضي الضريبي، ثبت عدم جدوى تحدي سياسة الأدوية الجنيسة على الرغم من احتجاجات وزارة الخارجية والبيت الأبيض. تم إخبار الشركات أن متابعة الدعاوى في المحاكم السعودية تستغرق وقتًا طويلاً وغير مؤكدة.

وقال أحد الأشخاص المطلعين على هذا الجهد إن هناك طرقًا لحل هذه المشكلة ، لكن السعوديين اتخذوا قرارًا ضدها. السعوديون يريدون الأفضل ، لكن قوانينهم تمنعهم من الحصول على الأفضل.

وقالت وزارة الاستثمار إنها تدرس القضية لتحقيق توازن قابل للتطبيق بين صناعة الأدوية الجنيسة المزدهرة وصناعة الابتكار القائمة على البحث والتطوير.

هذا وقلصت بعض الشركات التي عملت في السعودية لعقود من وجودها وسط خلافات حول المدفوعات من العملاء الحكوميين، وهي مشكلة متكررة في المملكة.

وأعاد مقاولو نظام مترو الرياض الجديد ، بما في ذلك "بكتل" الموظفين إلى بلادهم العام الماضي وسط نزاع على الدفع بأكثر من مليار دولار.

وقامت شركة "نورثروب جرومان" التي باعت معدات عسكرية بمليارات الدولارات للمملكة، بتقليص تواجدها قبل حوالي عامين بعد أن فشل الجيش في دفع ثمن المنتجات التي اشتراها.

وقالت "وول ستريت جورنال" إن "بكتل ونورثروب" رفضتا التعليق.

وقالت الحكومة السعودية إنها أصلحت قوانين المشتريات العامة للقضاء على المشكلة والقضاء على القضايا المتراكمة.

وغالبًا ما يكون الوضع أسوأ بالنسبة للشركات الصغيرة وأصحاب المشاريع الفردية، حيث يمكن أن تتحول المشاكل البسيطة إلى محنة مؤلمة.

وسلط تقرير الصحيفة الضوء أيضا على قصة المستثمر الفلسطيني سليمان الصالحية (67 سنة). والذي يمتلك شركة صغيرة كانت تتناسب مع الجامعات السعودية والقصور الملكية.

وبعد أن تراجعت الحكومة عن جولة سابقة من الإصلاحات التجارية التي تم الترويج لها على نطاق واسع لصالح المنافسين المحليين. قدم المستثمر الفلسطيني التماسًا إلى مسؤولي الاستثمار ثم رفع دعوى قضائية ضدهم.

وقال إنه كان أمامه أقل من دقيقتين في المحكمة للمرافعة في قضيته، قبل أن يحكم ضده قاض.

ولا يزال "الصالحية" المحظور من العمل أو مغادرة البلاد دون دفع مئات الآلاف من الدولارات كرسوم متنازع عليها. غارقًا في البيروقراطية وعالقًا في الرياض مع زوجته وأطفاله، الذين لم يتمكنوا من إكمال تعليمهم أو بدء حياتهم المهنية.

وبعد أن تحدث "الصالحية" الذي واجه بالفعل عواقب حكم المحكمة، إلى مراسل "وول ستريت جورنال" في عام 2018. داهمت الشرطة منزله في منتصف الليل، وقيّدت يديه وقدميه وغطت رأسه بكيس.

وضعوه في سيارة دفع رباعي واقتادوه إلى زنزانة صغيرة حيث مكث هناك لمدة 18 يومًا. حيث كان مكيف الهواء يعمل بكامل طاقته وضوءان موجهان أبقاه مستيقظًا.

وسأله المحققون عن عمله والدعاوى القضائية ولقائه بصحفي أجنبي.

وقال إنهم صرخوا في وجهي وخبطوا على المنضدة وصعقوني بالكهرباء. جريمتي هي أني أحترم القانون

وأتبعه.